

مرسوم سلطاني

رقم ٧٥/٥٠

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،
نظرا لما تقتضيه المصلحة العامة ، وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات ،
رسمنا بما هو آت :-

- المادة ١ : يعمل بقانون الطيران المدني لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه .
المادة ٢ : يلغى هذا المرسوم احكام اي مرسوم او قانون او نظام يتنافى مع اي من الاحكام
والنصوص الواردة في هذا القانون .
المادة ٣ : على كافة المعنيين بالامر تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر عنا في ديواننا بمسقط

بتاريخ: ٩ ذو القعدة ١٣٩٥ .

الموافق: ١٣ نوفمبر ١٩٧٥ .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٩٢) الصادرة في ١/١٢/١٩٧٥ .

فهرس

الباب الأول - احكام عامة

- مادة ١ : الأهداد
مادة ٢ : سلطاد وواجبات الطيران المدني
مادة ٣ : القوانين التكميلة

الباب الثاني - انشاء المطارات وادارتها واستعمالها

- مادة ٤ : اشتراطات الترخيص
مادة ٥ : معاملة المطار كمرق عام
مادة ٦ : الاشراف على العاملين بالمطارات
مادة ٧ : حقوق الارتفاق الجوية الخاصة
مادة ٨ : القيود الخاصة بمناطق الاتفاق الجوية
مادة ٩ : ضمان سلامة تشغيل اجهزة المساعدات الملاحية
مادة ١٠ : سلطة استملاك العقارات

الباب الثالث - تعاريف

- مادة ١١ : معاني المصطلحات

الباب الرابع - اشتراطات تشغيل الطائرات في سلطنة عمان

- مادة ١٢ : اذن التشغيل
مادة ١٣ : شروط التشغيل
مادة ١٤ : سلطة تفتيش الطائرات وتقييد التشغيل
مادة ١٥ : اتباع اجراءات الجمارك والصحة والامن
مادة ١٦ : شروط استعمال الاجهزة اللاسلكية
مادة ١٧ : شروط استعمال الات التصوير
مادة ١٨ : شروط نقل المواد على الطائرات
مادة ١٩ : تدابير الامن على الطائرات
مادة ٢٠ : قواعد الهبوط في المطارات
مادة ٢١ : تدابير رقابة الركاب
مادة ٢٢ : اتباع قوانين ونظم الدخول والاقامة

الباب الخامس - قواعد الجو

- مادة ٢٣ : استعمال الفضاء الجوي
مادة ٢٤ : قيود تحليق الطائرات
مادة ٢٥ : مسؤولية قائد الطائرة
مادة ٢٦ : التحليق فوق المناطق المحرمة
مادة ٢٧ : الانشطة المحظورة
مادة ٢٨ : قيود الاسقاط والرش والهبوط بالمظلة

الباب السادس - الاجازات

- مادة ٢٩ : اشتراطات حيازة الاجازة
مادة ٣٠ : اصدار وتجديد وايقاف الاجازات

الباب السابع - رسوم الطائرات

- مادة ٣١ : سلطة فرض الرسوم
مادة ٣٢ : الاعفاءات

الباب الثامن - اشتراطات التسجيل والجدارة الجوية والوثائق

- مادة ٣٣ : اعداد السجل
مادة ٣٤ : شروط تسجيل الطائرات المملوكة لغير العمانيين
مادة ٣٥ : الشطب من السجل
مادة ٣٦ : الوضع القانوني والتصرف في الطائرات المسجلة بالسجل الوطني
مادة ٣٧ : شهادة الجدارة الجوية واشتراطاتها
مادة ٣٨ : اشتراطات التجهيزات
مادة ٣٩ : السجل الفني ودليل ووثائق صيانة الطائرات
مادة ٤٠ : معدات الطوارئ
مادة ٤١ : جدول تحميل ووزن الطائرات
مادة ٤٢ : سلطات التحقق من الجدارة الجوية للطائرات
مادة ٤٣ : الوثائق والسجلات المحمولة على الطائرات
مادة ٤٤ : تقديم الوثائق والسجلات
مادة ٤٥ : نقل الوثائق والسجلات
مادة ٤٦ : تسليم الوثائق والسجلات
مادة ٤٧ : الاستعمال المحظور للوثائق والسجلات

الباب التاسع - النقل الجوي التجاري

مادة ٤٨ :	مجالات التطبيق
مادة ٤٩ :	مواصفات وترخيص التشغيل
مادة ٥٠ :	أدلة العمليات والطائرات
مادة ٥١ :	طاقم التشغيل
مادة ٥٢ :	النظم المحددة لآوقات العمل لآعضاء الاطقم
مادة ٥٣ :	اشتراطات التخميل
مادة ٥٤ :	مسؤولية المستثمر عن عمليات طائراته
مادة ٥٥ :	اشتراطات استعمال اجهزة وكابينة قيادة الطائرة
مادة ٥٦ :	النظم التكميلية
مادة ٥٧ :	سلطات التحقق من الالتزام بقوانين ومواصفات التشغيل

الباب العاشر - حوادث الطيران

مادة ٥٨ :	مجال التطبيق
مادة ٥٩ :	سلطات لجان التحقيق
مادة ٦٠ :	ممثلي دولة التسجيل الاجنبية
مادة ٦١ :	تقرير لجنة التحقيق
مادة ٦٢ :	الحوادث المنطوية على جريمة
مادة ٦٣ :	الحوادث ما بين الطائرات المدنية والعسكرية
مادة ٦٤ :	اعادة فتح التحقيق

الباب الحادي عشر - البحث والافقاذ

مادة ٦٥ :	تقديم المعونة عند الطلب
مادة ٦٦ :	مسؤوليات سلطات الطيران المدني
مادة ٦٧ :	الدخول للمناطق المحرمة
مادة ٦٨ :	رد النفقات
مادة ٦٩ :	مجال التقاضي بالنسبة للدعاوي الناشئة عن عمليات البحث والافقاذ

الباب الثاني عشر - جرائم الاعتداء على الطائرات

- مادة ٧٠ : الجرائم ضد الطائرات
مادة ٧١ : الطائرات اثناء الطيران والخدمة
مادة ٧٢ : مجال التقاضي بالنسبة للجرائم ضد الطائرات

الباب الثالث عشر - العقوبات والجزاءات

- مادة ٧٣ : ضبط المخالفات
مادة ٧٤ : سلطة الطيران المدني في اتخاذ اجراءات تجاه المخالفات
مادة ٧٥ : سلطة الطيران المدني في فرض غرامات على المستثمرين
مادة ٧٦ : العقوبات حتى ٣٠٠٠ ريال عماني
مادة ٧٧ : العقوبات حتى ٥٠٠٠ ريال عماني
مادة ٧٨ : العقوبات الجنائية
مادة ٧٩ : تطبيق العقوبة الاشد
مادة ٨٠ : مجال التقاضي ضد مخالفات هذا القانون
مادة ٨١ : مصادرة الطائرة

قانون الطيران المدني

الباب الأول

احكام عامة

- المادة ١ : **الأهداف**
يشكل هذا القانون الاحكام الاساسية التي تنظم الطيران المدني في السلطنة بما في ذلك المطارات والطائرات المدنية .
- المادة ٢ : **سلطات وواجبات الطيران المدني**
تكون سلطات الطيران المدني هي المختصة رسميا في السلطنة بالاشراف على شؤون الطيران المدني وتطويره ويكون لها اصدار القواعد والانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .
كما تختص بانشاء وتشغيل وادارة المطارات المدنية والمساعدات الملاحية وخدمات الارصاد والحركة الجوية بالسلطنة .
- المادة ٣ : **القوانين التكميلية**
تسرى احكام اتفاقية الطيران المدني الموقعة في شيكاغو في ٧ ديسمبر ١٩٤٤ ، وتعتبر احكامها جزءا مكملا لهذا القانون .

الباب الثاني

انشاء المطارات وادارتها واستعمالها

- المادة ٤ : **اشتراطات الترخيص**
لا يجوز انشاء واعداد المطارات في السلطنة او استعمالها او استثمارها الا بترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني .
- المادة ٥ : **معاملة المطار كمرفق عام**
تعتبر جميع المطارات والمنشآت والمباني والاسلاك والاجهزة والمعدات والمحطات السلكية واللاسلكية والمنارات التابعة لسلطات الطيران المدني من المرافق العامة .
- المادة ٦ : **الاشراف على العاملين بالمطارات**
تشرف سلطات الطيران المدني على جميع العاملين في المطارات التابعة لها ، أيا كانت الجهة التي يتبعونها ، وذلك في كل الامور التي تكفل عدم الاخلال بالمنطقة او التعليمات الخاصة بتلك المطارات وسير العمل فيها . وتتولى في سبيل ذلك التحقيق في المخالفات مباشرة لاتخاذ الاجراءات اللازمة .
- المادة ٧ : **حقوق الارتفاع الجوية الخاصة**
تنشأ حقوق ارتفاع خاصة تسمى حقوق ارتفاع جوية . لتأمين سلامة الملاحة الجوية وحسن عمل الاجهزة المتعلقة بها وتقضي بالاتي :-

١ - منع اقامة او ازالة اية مبان او انشاءات او اغراض او اية عقبة مهما كان نوعها او تحديد ارتفاعها ، وذلك في المناطق المجاورة للمطارات ومنشآت الاجهزة الملاحية .

٢ - منع مد او تثبيت الاسلاك ايا كان نوعها .

٣ - الارشاد عن العوائق التي تشكل خطرا على سلامة الملاحة الجوية .
ويحدد نطاق ومدى حقوق الارتفاع الجوية والمناطق التي تفرض فيها على ضوء احكام الملحق ١٤ لاتفاقية شيكاغو ، وما تقرره سلطات الطيران المدني لتأمين سلامة الملاحة الجوية .

المادة ٨ : القيود الخاصة بمناطق الارتفاع الجوية

لا يجوز تشييد اي بناء او اقامة اي عوائق في المناطق المشمولة بحقوق الارتفاع الجوية او اجراء اي تصوير في طبيعة او جهة استعمال الاراضي الخاضعة للارتفاع ، الا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وحسب الشروط المقررة . ويحق للسلطات المختصة ازالة اي منشآت في هذه المناطق تكون قد اقيمت دون ترخيص او اذا مادعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٩ : ضمان سلامة تشغيل اجهزة المساعدات الملاحية

١ - لا يجوز انشاء اية منارة ضوئية الا بعد موافقة سلطات الطيران المدني .
٢ - لسلطات الطيران المدني ان تزيل او تعدل اي جهاز ضوئي قد يحدث التباسا مع الاجهزة الضوئية المساعدة للملاحة الجوية . كما لها ان تفرض مايلزم من القيود على المنشآت التي يتصاعد منها دخان او كل مامن شأنه ان يؤثر على الرؤية في جوار المطارات او على تأمين سلامة الملاحة الجوية .

٣ - على كل من يملك او يستعمل تجهيزات كهربائية او منشآت معدنية ثابتة او متحركة من شأنها ان تحدث تداخلا يعرقل عمل الاجهزة اللاسلكية او الاجهزة المساعدة للملاحة الجوية ، ان يتقيد بالتدابير التي تعينها له السلطات المختصة لازالة هذا التداخل .

٤ - يحق للسلطات المختصة ان تطلب الامتناع عن استعمال التجهيزات الكهربائية او ازالة المنشآت المعدنية المبينة اعلاه ، اذا مادعت الحاجة الى ذلك .

المادة ١٠ : سلطة استملاك العقارات

١ - يحق لسلطات الطيران المدني استملاك العقارات اللازمة لانشاء المطارات المدنية التابعة لها او توسيعها او ربطها بطرق المواصلات ، او اللازمة لمحطات الاجهزة الخاصة بالملاحة الجوية ، وذلك طبقا للقوانين النافذة في هذا الشأن .

٢ - يدفع تعويض مناسب ، طبقا للقوانين العامة ، مقابل فرض حقوق الارتفاع الجوية .

الباب الثالث

تعريف

المادة ١١ : معاني المصطلحات

تعريف - فيما يتعلق بهذا القانون ، ومالم ينص صراحة على غير ذلك ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المقابلة لكل منها والموضحة فيما يلي :-

- ١ - دولة التسجيل : الدولة المدرجة الطائرة في سجلها .
- ٢ - الاقليم : المساحات الارضية والمياه الاقليمية الملاصقة لها .
- ٣ - طائـرة : اي آلة في استطاعتها ان تستمد بقضاءها في الجو من ردود فعل الهوى ، غير ردود فعل الهواء المنعكسة من سطح الارض ، وتشمل كافة المركبات الهوائية مثل المناطيد والبالونات والطائرات الشراعية والطائرات ذات الاجنحة الثابتة وما الى ذلك .
- ٤ - المستثمر : شخص طبيعي او معنوي يقوم بتشغيل طائرة تخضع هيئة قيادتها لاوامر ، وسواء كان ذلك لحسابه او نيابة عن شخص اخر .
- ٥ - الحركة الجوية : جميع الطائرات المحلقة . او العاملة في منطقة المناورات بالمطار .
- ٦ - مطار : مساحة محددة على سطح الارض او الماء بما فيها من مباني ومنشآت ومعدات مخصصة للاستعمال كليا او جزئيا لوصول ومغادرة وتحرك الطائرات .
- ٧ - منطقة المناورات بالمطار : ذلك الجزء من المطار المستخدم لاقلاع الطائرات وهبوطها وتحركاتها الاخرى المتعلقة بالاقلاع والهبوط ، وذلك باستثناء ساحة وقوف الطائرات .
- ٨ - قائد الطائرة : الطيار المسؤول عن تشغيل وسلامة الطائرة اثناء فترة الطيران .
- ٩ - عضو هيئة القيادة : عضو في طاقم الطائرة حائز على اجازة سارية المفعول ومكلف بواجبات اساسية لتشغيل الطائرة اثناء الطيران .
- ١٠ - عضو طاقم الطائرة : شخص مكلف من قبل المستثمر بواجبات على طائرة اثناء فترة الطيران .
- ١١ - فترة الطيران : يقصد بها فيما يتعلق بأي عضو من اعضاء طاقم الطائرة ، الوقت الكلي الواقع بين اللحظة التي تبدأ فيها الطائرة حركتها بفعل قوتها الذاتية لغرض الاقلاع حتى لحظة توقفها عن الحركة بعد انتهاء طيرانها .
- ١٢ - منطقة محرمة : منطقة محددة من الفضاء الجوي تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها محرما .
- ١٣ - منطقة مقيدة : منطقة محددة من الفضاء الجوي تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها مقيدا بقيود معينة .

- ١٤- منطقة خطرة : منطقة محددة من الفضاء الجوي تعلن عنها السلطات المختصة قد تتواجد فيها في اوقات معينة نشاطات خطرة على الطيران .
- ١٥- خط جوي : خط جوي تستخدم فيه طائرات نقل عام للركاب او البريد او البضائع مقابل اجر او مكافأة ويكون مفتوحا للجمهور .
- ١٦- خط جوي دولي منتظم : خط جوي تكون نقطة بدايته او نهايته في اقليم دولة غير الدولة المسجلة فيها الطائرات ، وتسيير رحلاته طبقا لجدول زمني معلن عنه . او بانتظام او تكرار واضح .
- ١٧- ناقل جوي : شخص طبيعي او معنوي يعرض او يقوم باستثمار خطوط جوية لنقل الركاب او البريد او البضائع .
- ١٨- مؤسسة نقل جوي دولية : مؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية تقوم بتسيير خطوط جوية دولية .
- ١٩- حادث طيران : كل واقعة مرتبطة بتشغيل الطائرة تقع منذ الوقت الذي يصعد فيه اي شخص الى الطائرة بقصد الطيران حتى الوقت الذي يتم فيه مغادرة جميع هؤلاء الاشخاص للطائرة . ويحدث خلالها :
- (أ) وفاة اي شخص او اصابته باصابات بالغة نتيجة لوجوده على متن الطائرة او احتكاكه بها مباشرة او اي شيء مثبت فيها . او
- (ب) اصابة الطائرة بعطب جسيم .

الباب الرابع

اشتراطات تشغيل الطائرات في سلطنة عمان

- المادة ١٢ : اذن التشغيل
- لا يجوز لاي طائرة ان تعمل في اقليم السلطنة والفضاء الذي يعلوه الا بموجب تصريح تصدره وتحدد شروطه سلطات الطيران المدني المختصة . او استنادا الى :-
- ١ - معاهدة دولية منضمة اليها السلطنة ، او
- ٢ - اتفاق جوي ثنائي نافذ المفعول معقود بين السلطنة واحدى الدول لتنظيم النقل الجوي . ويعتبر التصريح الممنوح شخصا لا يجوز التنازل عنه للاخرين .

- المادة ١٣ : شروط التشغيل
- يجب توفر الشروط التالية بالنسبة للطائرات التي تعمل في اقليم السلطنة والفضاء الذي يعلوه :-
- ١ - ان تكون مسجلة في الدولة التابعة لها .
- ٢ - ان تكون شهادة صلاحيتها للطيران سارية المفعول وصادرة عن الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها .

- ٢ - ان تحمل بطريقة ظاهرة علامات جنسيتها وتسجيلها وفقا للقوانين التي تقرها سلطات الطيران المدني .
- ٤ - ان تكون مجهزة بالاجهزة والمعدات المقررة .
- ٥ - ان يكون اعضاء هيئة القيادة حائزين على اجازات سارية المفعول صادرة عن سلطات الطيران المدني في الدولة المسجلة فيها الطائرة ، او معتمدة منها وان يكونوا بالعدد المقرر في شهادة الصلاحية .
- ٦ - ان تكون مؤمنة لصالح طاقمها وركابها وللغير على سطح الارض ، وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن . ويجوز لسلطات الطيران المدني اعفاء الطائرات التي تطير بقصد التجربة الفنية او التعليم من شرط او اكثر من هذه الشروط .

المادة ١٤ : سلطة تفتيش الطائرات وتقييد التشغيل

لسلطات الطيران المدني الحق في تفتيش الطائرات . ومنعها من الطيران ، او حجز اية وثائق تتعلق بها لمراقبة تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٥ : اتباع اجراءات الجمارك والصحة والامن

لندوبي الجمارك والامن العام والحجر الصحي والزراعي الحق في تفتيش الطائرات او اي شخص او حمولة على متنها طبقا للقوانين والانظمة والقواعد المعمول بها في السلطنة ، ويجري هذا التفتيش تحت اشراف سلطات الطيران المدني دون تدخل في اختصاصات الندوبيين المذكورين .

المادة ١٦ : شروط استعمال الاجهزة اللاسلكية

لا يجوز تجهيز اية طائرة تعمل في اقليم السلطنة والفضاء الذي يعلوه باية اجهزة لاسلكية . مالم يكن لديها ترخيص بذلك من السلطات المختصة في الدولة المسجلة فيها . ولا يجوز استعمال هذه الاجهزة الا في الاغراض الخاصة بالملاحة الجوية ، وفقا للشروط المقررة وبمعرفة هيئة قيادة الطائرة .

المادة ١٧ : شروط استعمال آلات التصوير

لا يجوز الطيران فوق اقليم السلطنة بطائرات مجهزة بالآلات التصوير الجوي ، كما لا يجوز استعمال هذه الآلات الا بتصريح مسبق من السلطات المختصة ووفقا للشروط المقررة في هذا الشأن .

المادة ١٨ : شروط نقل المواد على الطائرات

لا يجوز نقل الاشياء التالية بالطائرات الا بتصريح مسبق من السلطات المختصة ووفقا للشروط المقررة في هذا الشأن :

١ - المتفجرات او المفرقات ، الا ماكان لازما منها لتسيير الطائرة او لاعطاء الاشارات المقررة .

٢ - الاسلحة والذخائر الحربية .

٣ - المواد النووية والنظائر المشعة وكل مايتعلق بها .

٤ - الغازات السامة .

- ٥ - الجرائم والمواد الخطرة .
- ٦ - كل شيء آخر يحظر نقله بقرار من السلطات المختصة .

المادة ١٩ : تدابير الامن على الطائرات

- ١ - قائد الطائرة مسؤول عن تشغيل الطائرة وسلامتها بمن عليها اثناء الطيران وله سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام على متنها ، وعليه مراعاة تطبيق القواعد المعمول بها في هذا الشأن .
- ٢ - يحظر على اي شخص غير مخول رسميا ان يتدخل في اعمال اي عضو من اعضاء هيئة القيادة ، او يعوقه عن عمله ، كما يحظر على اي شخص العبث بأي جزء من اجزاء الطائرة او معداتها ، او ارتكاب اي عمل من شأنه تعريض سلامة الطائرة او هيئة قيادتها او ركابها للخطر .

المادة ٢٠ : قواعد الهبوط في المطارات

- ١ - تستعمل الطائرات المطارات المعلن عنها ، وعليها مراعاة القوانين والقواعد والانظمة الخاصة بذلك ، ولا يجوز الهبوط في غير هذه المطارات الا في الحالات الاضطرارية طبقا لارشادات المراقبة او بتصريح من سلطات الطيران المدني .
- ٢ - على كل طائرة داخلية الى الفضاء الذي يعلو اقليم السلطنة ان تهبط في مطار دولي معلن عنه ، الا اذا كان مصرحا لها بالمرور دون الهبوط . وكذلك على كل طائرة عند مغادرتها لاقليم السلطنة ان تقلع من مثل هذا المطار . ويجوز بتصريح من سلطات الطيران المدني اعفاء بعض الطائرات بسبب طبيعة عملياتها او لاعتبارات اخرى من التقيد بذلك ، وعلى ان يحدد في هذا التصريح مطار الهبوط ومطار الاقلاع والطريق والارشادات الواجب اتباعها .
- ٣ - اذا اضطرت اية طائرة داخلية الى اقليم السلطنة او مغادرة له او عابرة في الفضاء الجوي الذي يعلوه للهبوط خارج المطارات الدولية في السلطنة . فانه يتعين على قائدها ان يخطر فورا اقرب سلطة محلية ، وان يقدم سجل رحلات الطائرة او الاقرار العام او اي مستند اخر عند طلبه . وفي هذه الحالة يحظر نقل حمولة الطائرة او مغادرة ركابها للمكان الذي هبطت فيه قبل الحصول على تصريح من السلطات المختصة بالهجرة والجوازات واتخاذ الاجراءات الجمركية المقررة .

المادة ٢١ : تدابير رقابة الركاب

- ١ - لا يجوز لاي شخص بالطائرة ان يحمل ، بدون تصريح ، سلاحا او اية مواد اخرى يمكن استعمالها في اي عمل من اعمال التخريب او التهديد اثناء الرحلة .
- ٢ - تقوم سلطات الطيران المدني . بالاشتراك مع السلطات الاخرى ، بوضع الانظمة والتعليمات واتخاذ ما تراه ضروريا لحفظ الامن بمطارات السلطنة وضمان سلامة الطائرات والمساعدات الملاحية . ولها في سبيل ذلك ان تقوم بالاتي :-
- ١ (تقييد او منع دخول الافراد الى بعض المناطق بالمطارات .

ب) التحقيق من شخصية الافراد والمركبات التي تدخل المطار ومراقبتهم واستجواب اي شخص منهم تشك في امره وتفتيشه اذا ماتطلب الامر ذلك .

ج) تفتيش اي راكب تشتيه في حمله اسلحة او مواد قابلة للاشتعال او اية مواد اخرى يمكن استعمالها في اي عمل من اعمال التخريب او العنف او التهديد اثناء الرحلة .

المادة ٢٢ : اتباع قوازين ونظم الدخول والاقامة

يجب على الركاب واعضاء الطاقم ، ومرسلي البضائع سواء بانفسهم او بواسطة وكلاء يعملون باسمهم ولحسابهم ، اتباع القوازين والقواعد والانظمة الخاصة بدخول اقليم السلطنة والاقامة به والخروج منه .

الباب الخامس

قواعد الجو

المادة ٢٣ : استعمال الفضاء الجوي

سلطات الطيران المدني هي الجهة الرسمية في السلطنة التي تختص بـ :-
١ - وضع قواعد الجو والانظمة المتعلقة بتحليق الطائرات ، والملاحة الجوية ، وحماية الاشخاص والممتلكات على السطح ، واستعمال الفضاء الجوي .
٢ - تحديد الطرق والممرات الجوية التي يجب ان تسلكها الطائرات عند الدخول الى اقليم السلطنة او الخروج منه او الطيران في الفضاء الذي يعلوه .

المادة ٢٤ : قيود تحليق الطائرات

لسلطات الطيران المدني ان تحرم او تقيد ، دون تمييز في الجنسية ، تحليق الطائرات فوق اقليم السلطنة او اي جزء منه كما لها ان تحدد المناطق الخطرة وتعلن عنها .

المادة ٢٥ : مسؤولية قائد الطائرة

قائد الطائرة مسؤول مباشرة عمن :-
١ - قيادة طائرته طبقا لقواعد الجو المعمول بها .
٢ - التقيد بالانظمة المتعلقة باستعمال المطار وقواعد الحركة الجوية .
٣ - التقيد بكافة تصاريح وتعليمات مراقبة الحركة الجوية .

المادة ٢٦ : التحليق فوق المناطق المحرمة

١ - اذا تبين لقائد الطائرة انه يحلق فوق منطقة محرمة . وجب عليه ان يخطر بذلك فورا وحدة المراقبة الجوية المختصة ، وعليه اتباع تعليماتها بكل دقة . واذا تعذر ذلك وجب عليه ان يسارع الى الهبوط في اقرب مطار

في السلطنة خارج المنطقة المحرمة وان يقدم للسلطات المختصة تقريراً مفصلاً عن هذه الواقعة ومبرراتها .

٢ - اذا انذرت السلطات المختصة طائرة بسبب طيرانها فوق منطقة محرمة ، فعليها ان تنفذ فوراً التعليمات التي تصدرها لها هذه السلطات ، والا فتجبر على الهبوط بالقوة بعد اخطارها .

المادة ٢٧ : الأنشطة المحظورة

١ - لا يجوز لاي طائرة ان تحلق على ارتفاعات تقل عن ذلك التي تحددها سلطات الطيران المدني .

٢ - يحظر على اي طائرة التحليق على مقربة من طائرة اخرى على وجهه يشكل خطر التصادم معها .

٣ - يحظر على اية طائرة التحليق باهمال او باستهتار على وجه يعرض حياة الاخرين او ممتلكاتهم للخطر .

٤ - لا يجوز لاية طائرة القيام بطيران بهلواني او باستعراض او تشكيل جوي فوق اقليم السلطنة . الا بتصريح من سلطات الطيران المدني .

المادة ٢٨ : قيود الإسقاط والرش والهبوط بالمظلة

١ - لا يجوز القاء او رش اشياء من الطائرة اثناء طيرانها ، الا في الحالات الاضطرارية او بتصريح من سلطات الطيران المدني .

٢ - لا يجوز الهبوط بالمظلات دون تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني ، الا في الحالات الاضطرارية .

الباب السادس

الاجازات

المادة ٢٩ : اشتراطات حيازة الاجازة

يشترط فيمن يعمل عضواً في هيئة قيادة اية طائيرة تعمل في اقليم السلطنة والفضاء الذي يعلوه ان يكون حائزاً على اجازة سارية المفعول ، طبقاً للقوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها لدى دولة التسجيل . واذا كانت الطائرة مسجلة في السلطنة فيشترط حيازة اجازة سارية المفعول صادرة عن سلطات الطيران المدني او معتمدة منها .

المادة ٣٠ : اصدار وتجديد وايقاف الاجازات

١ - تختص سلطات الطيران المدني باصدار اجازات الطيران والاجازات الفنية الاخرى المتعلقة بجميع اعمال وخدمات الطيران المدني ، وعليها ان تضع شروط اصدارها او تجديدها ، على الا تقل هذه الاشتراطات بأي حال عن المستوى المقرر دولياً . ولها ان تقوم في هذا الصدد باجراء الاختبارات النظرية والعملية التي تقررها في هذا الشأن .

٢ - يكون لسلطات الطيران المدني الحق في عدم اصدار او تجديد او مد مفعول اية اجازة ، كما يكون لها الحق في سحبها او ايقافها بعد اصدارها ، وذلك اذا ماتبين لها ان طالب هذه الاجازة او حائزها دون المستوى المطلوب او اذا خالف اي من احكام هذا القانون .

٣ - تعتبر اجازة الطيران موقوفة اذا ما اصاب حائزها .

أ) جرح يعوقه عن اداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها ، او

ب) مرض يمنعه من اداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها لمدة عشرين يوما فأكثر .

وعلى حائز الاجازة في مثل هذه الاحوال ان يخطر سلطات الطيران المدني كتابة بذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الكشف الطبي المقرر للاجازة التي يحملها .

الباب السابع

رسوم الطيران

المادة ٣١ : سلطة فرض الرسوم

تحدد السلطات المختصة الرسوم المناسبة مقابل استعمال المطارات المفتوحة للاستعمال العام ، او اشغال اجزاء منها ، وكذلك مقابل تسهيلات الملاحة الجوية ، واية خدمات اخرى تقدمها سلطات الطيران المدني . ولهذه السلطات الحق في تعديل هذه الرسوم .

المادة ٣٢ : الاعفاءات

تعفى من كافة الرسوم المنوة عنها في المادة (٣١) الطائرات الاتية :

- ١ - طائرات السلطنة .
- ٢ - طائرات هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .
- ٣ - طائرات جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة .
- ٤ - الطائرات المستخدمة دون مقابل في الاسعاف والبحث والانقاذ ، وكذلك طائرات الهلال الاحمر ، وطائرات الصليب الاحمر .
- ٥ - اية طائرات اخرى تقرر سلطات الطيران المدني اعفاءها .

الباب الثامن

اشتراطات التسجيل والجدارة الجوية والوثائق

المادة ٣٣ : اعداد السجل

- ١ - تحدد سلطات الطيران المدني علامات جنسية وتسجيل الطائرات ، كما تحدد طريقة وضعها على الطائرات .

٢ - تعد سلطات الطيران المدني سجلا خاصا تسجل فيه الطائرات وفقا للشروط والاجراءات التي تحددها ، كما تصدر شهادات التسجيل بعد اتمام الاجراءات اللازمة .

٣ - تتمتع كل طائرة يتم تسجيلها في السجل المشار اليه بجنسية السلطنة وعليها ان تحمل علامات جنسيتها وتسجيلها .

المادة ٣٤ : شروط تسجيل الطائرات المملوكة لغير العمانيين

تحدد سلطات الطيران المدني شروط وطريقة قيد الطائرات المملوكة لاشخاص مقيمين في السلطنة وغير متمتعين بجنسيتها .

المادة ٣٥ : الشطب من السجل

تشطب الطائرة من السجل في الحالات الآتية :

١ - اذا فقد مالكاها او مستأجرها الجنسية العمانية .

٢ - اذا انتقلت ملكيتها الى اجنبي .

٣ - اذا هلكت ، او سحبت نهائيا من الاستعمال . وتعتبر الطائرة في حكم المفقودة عند صدور قرار بذلك من سلطات الطيران المدني . وعلى مالك الطائرة او مستأجرها ان يخطر سلطات الطيران المدني بكل تغيير نصت عليه هذه المادة فور اعادة شهادة تسجيل الطائرة .

المادة ٣٦ : الوضع القانوني والتصرف في الطائرات المسجلة بالسجل الوطني

١ - الطائرة مال منقول فيما يتعلق بتطبيق القوانين والقواعد والانظمة النافذة في السلطنة .

٢ - لا يجوز التصرف القانوني في اية طائرة مسجلة في السجل الوطني الى شخص اخر ، سواء بالبيع او الرهن او الايجار او اي تصرف قانوني اخر ، الا بعد موافقة سلطات الطيران المدني . ويبقى مالك الطائرة مسؤولا في جميع الاحوال عن تشغيلها عملا بأحكام هذا القانون .

المادة ٣٧ : شهادة الجدارة الجوية واشتراطاتها

١ - لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم السلطنة والفضاء الذي يعلوه ، مالم يكن لها شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول ، صادرة او معتمدة من السلطات المختصة بدولة التسجيل طبقا للقوانين والقواعد والانظمة المعمول بها لديها ، ومالم تلتزم شهادة صلاحيتها للطيران من شروط وقيود ، ويستثنى من ذلك الرحلات الداخلية التي يصدر بها تصريح خاص من سلطات الطيران المدني .

٢ - يجوز لسلطات الطيران المدني ان تعتمد شهادة صلاحية للطيران صادرة عن دولة اخرى ، كما يجوز لها ان تضع لمثل هذه الشهادة اية اشتراطات او قيود اضافية قبل اعتمادها .

٣ - تعتمد سلطات الطيران المدني المؤسسات الوطنية او الاجنبية التي تقوم بصيانة وعمر الطائرات المسجلة في السلطنة .

٤ - يجوز لسلطات الطيران المدني ، اذا تبين لها عدم سلامة اية طائـرة مسجلة في السلطنة او عدم صلاحية طرازها للطيران ، ان توقف او تسحب شهادة صلاحيتها للطيران ، ولها ان تخضع الطائـرة لكشف فني ، وان لا تسمح بطيرانها الا بعد اتخاذ التدابير الكفيلة بتأمين سلامة طيرانها .

المادة ٣٨ : اشتراطات التجهيزات

١ - لا يجوز تشغيل الطائـرة دون ان تكون مجهزة بالاجهزة والمعدات اللازمة لطيرانها وملاحتها سواء في الاحوال العادية او الاضطرابية ، وذلك طبقا لما هو منصوص عليه في شهادة صلاحيتها للطيران وملاحق اتفاقية شيكاغو المعمول بها . ويجوز للسلطات الطيران المدني ان تستثنى اية طائـرة من ذلك اذا رأت انها مجهزة بأجهزة او معدات بديلة تعطي البيانات او تحقق الاغراض المطلوبة .

٢ - لسلطات الطيران المدني اصدار الانظمة او التعليمات الخاصة بالاجهزة والمعدات المشار اليها في هذه المادة ، وطريقة استعمالها ، وذلك ضمانا لسلامة الرحلة وراحة الركاب .

المادة ٣٩ : السجل الفني ودليل ووثائق صيانة الطائـرة

١ - على مستثمر اية طائـرة مسجلة في السلطنة الا يقوم بتشغيلها في النقل الجوي التجاري او الاعمال الجوية ، مالم تتم صيانة الطائـرة بما في ذلك محركاتها ومابها من معدات واجهزة لاسلكية ، طبقا لدليل صيانة تعتمد عليه سلطات الطيران المدني .

٢ - على قائد اية طائـرة مسجلة في السلطنة وتعمل في رحلة نقل جوي تجاري او عمل جوي ان يدون في السجل الفني للطائـرة البيانات الاتية :

(أ) وقت بدء الرحلة ووقت انتهائها .
(ب) معلومات عن اي عيب فني او عطل في اي جزء من الطائـرة او اي من معداتها يحدث اثناء الرحلة . وعلى قائد الطائـرة ان يوقع على مثل هذه البيانات ويؤرخها .

٣ - مستثمر الطائـرة مسؤول عن الاحتفاظ بالسجل الفني بالطائـرة ، كما يحتفظ بصور مما يدون به في مكان اخر بخلاف الطائـرة .

٤ - على مستثمر اية طائـرة مسجلة في السلطنة ان يحتفظ بوثائق الصيانة لفترة لا تقل عن سنتين بعد انتهاء مدة سريان مفعولها ، او لفترة اطول ، اذا ماطلبت سلطات الطيران المدني ذلك .

المادة ٤٠ : معدات الطوارئ

١ - يجب اظهار اماكن معدات الطوارئ في كل طائـرة مسجلة في السلطنة وتعمل في النقل الجوي التجاري وذلك باستخدام علامات واضحة ، وعلى وجه الخصوص يجب الاعلان بطريقة ظاهرة عن اماكن عوامات النجاة ان وجدت وطريقة استعمالها ، وذلك في كل حجرة للركاب .

٢ - يجب ان يراعى عند تركيب او حمل اية اجهزة او معدات بالطائرة الا تكون مصدر خطورة على صلاحية الطائرة . وان لا تؤثر على اداء اي من الاجهزة او المعدات اللازمة لسلامتها .

المادة ٤١ : جدول تحميل ووزن الطائرات

١ - يجب ان يتم وزن كل طائرة تصدر او تعتمد لها سلطات الطيران المدني شهادة صلاحية للطيران ، وان يحدد مركز ثقلها كل فترة من الزمن وفي الاحوال وبالطريقة التي تحددها هذه السلطات .

٢ - على المستثمر ان يقوم باعداد جدول تحميل للطائرة بعد وزنها . وذلك وفقا لما تحدده سلطات الطيران المدني .

٣ - على المستثمر ان يحتفظ بجدول تحميل الطائرة حتى انقضاء مدة لا تقل عن ستة اشهر على تاريخ الوزن التالي للطائرة وتحديد مركز ثقلها .

المادة ٤٢ : سلطات التحقق من الجدارة الجوية للطائرات

لسلطات الطيران المدني ان تقوم او تطلب القيام بالتفتيش . او باجراء اختبارات او بطيران لغرض التجربة ، حيثما يترأى لها ذلك . للتحقق من صلاحية الطائرة او اي من اجهزتها او معداتها . ويكون لمثل هذه السلطات حق الدخول في اي وقت الى اي مكان لمباشرة اي من هذه الاعمال .

المادة ٤٣ : الوثائق والسجلات المحمولة على الطائرة

لا يجوز لاية طائرة مسجلة في الدولة ان تبدأ اية رحلة مالم تحمل الوثائق والسجلات الموضحة فيما يلي :-

١ - بالنسبة للرحلات الدولية :

- أ (شهادة تسجيل الطائرة .
- ب) شهادة صلاحية الطائرة للطيران .
- ج) اجازات اعضاء طاقم الطائرة .
- د) سجل رحلات الطائرة او الاقرار العام الخاص بالرحلة .
- هـ) رخصة محطة لاسلكي الطائرة .
- و) ادلة التشغيل ، ووثائق الصيانة ، واية وثيقة اخرى تحددها سلطات الطيران المدني . وذلك لعمليات النقل الجوي التجاري او الاعمال التجارية .
- ز) قائمة بشحنة البضائع والبريد واقرار بكل التفصيلات الخاصة بها . اذا كانت الطائرة تحمل بضائع وبريد .
- ح) كشف الحمولة اذا كانت الطائرة قائمة بعملية نقل جوي تجاري .

٢ - بالنسبة للرحلات الداخلية :

تحدد سلطات الطيران المدني من الوثائق والسجلات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة مايجب ان تحمله الطائرات في الرحلات الداخلية . ويجوز لهذه السلطات اعفاء الطائرات التي تطير بقصد

التجربة الفنية او التعليم من حمل اي من هذه الوثائق او السجلات .
وفي جميع الاحوال يجب ان تكون الشهادات والاجازات والوثائق المشار
اليها في هذه المادة سارية المفعول .

المادة ٤٤ : تقديم الوثائق والسجلات

يجب على المستثمر وعلى قائد الطائرة ان يقدم للسلطات المختصة عند الطلب
اية وثائق او سجلات مقرررة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٤٥ : نقل الوثائق والسجلات

على اي مالك او مستثمر لطائرة يتوقف عن استعمالها او استثمارها ان يستمر
في الاحتفاظ بالوثائق والسجلات الخاصة بها ، وكذلك سجلات اعضاء هيئة
القيادة ، كما لو لم يحدث هذا التوقف ، وذلك مع مراعاة الاتي :-

١ - اذا انتقل استثمار الطائرة الى شخص اخر ، وظلت الطائرة مسجلة في
السلطنة يكون على المستثمر الاول ان يسلم المستثمر الثاني وثائق صيانة
الطائرة وسجلاتها وبرنامج تحميلها ، وما قد يكون محتفظا به من
تسجيلات سجلت بواسطة اجهزة تسجيل هذه الطائرة .

٢ - اذا رفع محرك او مروحة من طائرة وركب اي منها في طائرة اخرى
مسجلة في السلطنة ويستثمرها شخص اخر ، يكون على مستثمر الطائرة
الاولى ان يسلم مستثمر الطائرة الثانية السجل الخاص بذلك المحرك
او تلك المروحة .

٣ - اذا انتقل عضو في هيئة قيادة طائرة مسجلة في السلطنة من العمل مع
مستثمر الى العمل مع مستثمر اخر ، يكون على المستثمر الاول ان
يسلم المستثمر الثاني السجلات الخاصة بذلك العضو . وفي جميع
الاحوال سالفه الذكر ، يكون على المستثمر الثاني ان يأخذ بمحتويات
هذه الوثائق والسجلات كما لو كان هو المستثمر الاول .

المادة ٤٦ : تسليم الوثائق والسجلات

اذا تقرر الغاء او ايقاف اي شهادة او اجازة او اعتماد او تصريح او اية
وثيقة اخرى اصدرتها سلطات الطيران المدني ، يكون على من صرفت له او
من يحتفظ بها ان يسلمها الى هذه السلطات عند الطلب .

المادة ٤٧ : الاستعمال المحظور للوثائق والسجلات

يحظر على اي شخص ارتكاب اي فعل من الافعال الاتية :-

١ - استعمال اي شهادة او اجازة او اعتماد او تصريح او اية وثيقة اخرى
اصدرتها سلطات الطيران المدني ويكون قد تقرر الغاؤها او ايقافها او
عدم احقية حائزها لها .

٢ - اعارة اي شهادة او اجازة او اعتماد او تصريح او اية وثيقة اخرى
اصدرتها سلطات الطيران المدني ، او السماح لاي شخص اخر
باستعمالها .

- ٢ - انتحال شخصية اخرى بقصد الحصول على او تجديد او تعديل اية شهادة او اجازة او تصريح او اية وثيقة اخرى سواء لنفسه او لاي شخص اخر .
- ٤ - القيام او المساعدة على القيام باتلاف او تشويه اي سجل قرر استعماله بموجب احكام هذا القانون ، او تعديل او ادغام او حذف اي من البيانات التي يحتوى عليها ، او ادخال اية بيانات كاذبة عليه ، وذلك في الفترة المطلوب الاحتفاظ خلالها بهذا السجل .
- ٥ - حذف اية بيانات من كشف الحمولة ، او ادخال بيانات غير صحيحة عليه ، سواء كان ذلك عن عمد او عن اهمال .

الباب التاسع

النقل الجوي التجاري

مجالات التطبيق

المادة ٤٨ :

تختص سلطات الطيران المدني برسم سياسة النقل الجوي التجاري في السلطنة والاشراف عليه بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد القومي الحاضرة والمستقبلية ، ولها في سبيل ذلك مايلي :-

- ١ - مفاوضة الدول الاخرى لعقد اتفاقات النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم ، واية اتفاقات متعلقة بالنقل الجوي الدولي .
- ٢ - الاشتراك في والاشراف على المباحثات التي تجري بين مؤسسات النقل الجوي الوطنية والمؤسسات الاجنبية لعقد اتفاقات او اجراء ترتيبات تتعلق بالاستثمار المشترك او الاتفاقات التجارية الاخرى وذلك وفقا للقواعد والشروط التي تحددها هذه السلطات .
- ٣ - الاشراف على نشاط النقل الجوي التجاري الذي تقوم به المؤسسات الوطنية واصدار تراخيص التشغيل ، والموافقة على تعديل او الغاء اي خط من خطوطها الجوية او تعديل عدد الرحلات .
- ٤ - مراقبة نشاط النقل الجوي التجاري الذي تقوم به المؤسسات الاجنبية ، والاشراف على مراعاة تنفيذ هذه المؤسسات لحقوق النقل الجوي الممنوحة لها بموجب الاتفاقات الثنائية المبرمة بهذا الخصوص .
- ٥ - وقف او تقييد نشاط النقل الجوي التجاري الذي تقوم به المؤسسات الوطنية او الاجنبية ، اذا ما خالفت اي منها الشروط الواردة في تراخيص التشغيل الممنوحة لها ، او احكام الاتفاقات الثنائية المبرمة مع الدول الاجنبية او اي من احكام هذا القانون .
- ٦ - التصريح لمؤسسات النقل الجوي الوطنية او الاجنبية بتسيير اية رحلة غير منتظمة من والى اقليم السلطنة .
- ٧ - اعتماد ومراقبة اجور النقل الجوي الداخلي والدولي المنتظم وغير المنتظم واصدار الاوامر الحكومية المتعلقة بذلك .

المادة ٤٩ : مواصفات وترخيص التشغيل

١ - لا يجوز لاي مستثمر ان يبدأ في تشغيل طائرته الا بعد الحصول على مواصفات تشغيل معتمدة من سلطات الطيران المدني وتعتبر هذه المواصفات جزءا من الترخيص الممنوح للمستثمر وتكون واجبة النفاذ . وعلى المستثمر ان يوفر نسخا كافية من مواصفات التشغيل المعتمدة الخاصة بعملياته ، طبقا لآخر تعديلاتها . في كل من مكاتب عملياته الرئيسية ، وان يحيط موظفيه المختصين علما بها ، ويسدخل في ادلته محتويات هذه المواصفات .

٢ - ويجوز تعديل مواصفات التشغيل بناء على طلب المستثمر ، او اذا ما رأَت سلطات الطيران المدني ضرورة ذلك ضمانا للمستوى المطلوب للتشغيل والانتظام .

المادة ٥٠ : أدلة العمليات والطائرات

١ - على المستثمر ان يصدر دليلا للعمليات ليسترشد به ويستعمله الطيارون وموظفو العمليات ، ويحدد به واجباتهم ومسؤولياتهم ، ولا يجوز ان يشتمل هذا الدليل على اية تعليمات او معلومات متعارضة مع القوانين والقواعد والانظمة الدولية المعمول بها في السلطنة او التي تصدرها سلطات الطيران المدني .

٢ - على المستثمر ان يصدر دليلا لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها يحتوي على المعلومات التي تلزم الطيارين والمهندسين الجويين للقيام بواجباتهم على هذا الطراز على مستوى السلامة المطلوب سواء في الظروف العادية او الطارئة .

٣ - على المستثمر ان يرسل الى سلطات الطيران المدني نسخا من دليل عملياته ودليل الطائرة لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها ، واية تعديلات خاصة بأي من هذه الادلة لاعتمادها قبل العمل بمقتضاها .

المادة ٥١ : طاقم التشغيل

١ - لسلطات الطيران المدني ان تقرر بالنسبة لجميع او بعض الرحلات اضافة اي عضو او اعضاء الى هيئة القيادة علاوة على التشكيل المقرر في شهادة صلاحية الطائرة للطيران ، اذا رأَت ان ذلك لازما لتأمين سلامة الطيران .

٢ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ان يقوم في وقت واحد بواجبات عضوين او اكثر من اعضاء هيئة القيادة .

٣ - لسلطات الطيران المدني ان تقرر وجود مضيفين جويين بالطائرة يحدد عددهم بتعليمات تصدرها هذه السلطات ، وذلك للقيام بأعمال متعلقة بسلامة وخدمة الركاب .

المادة ٥٢ : النظم المحددة لاقوات العمل لاعضاء الاطعم

تضع سلطات الطيران المدني الانظمة والتعليمات التي تحدد اوقات الطيران وفترات العمل والاستراحة لاعضاء طاقم الطائرة .

اشتراطات التحميل

المادة ٥٣ :

على المستثمر ألا يسمح بتحميل الطائرة ، الا تحت اشراف شخص مدرب قام المستثمر بتزويده بمعلومات وتعليمات كتابية كافية بخصوص توزيع الحمولة وتثبيتها وتأمينها بحيث يضمن الآتي :-

- ١ - ان يتم نقل الحمولة بأمان طول الرحلة .
- ٢ - تنفيذ الانظمة او التعليمات الصادرة في هذا الشأن بما في ذلك اية شروط يكون منصوص عليها في شهادة صلاحية الطائرة للطيران

مسؤولية المستثمر عن عمليات طائرته

المادة ٥٤ :

يكون المستثمر او ممثله مسؤولا عن مراقبة عمليات الطيران الخاصة بطائرته ، بما يضمن القيام بها طبقا لمستويات السلامة المحددة ، وتنفيذ احكام القوانين والقواعد والانظمة الصادرة بشأنها .

اشتراطات استعمال اجهزة وكابينة قيادة الطائرة

المادة ٥٥ :

- ١ - لا يجوز لاي شخص ان يستعمل اجهزة قيادة الطائرة اثناء طيرانها ، الا اذا كان طيارا مؤهلا ، ومكفلا من قبل المستثمر بذلك .
- ٢ - لا يجوز لاي شخص ان يدخل غرفة قيادة الطائرة الا اذا كان عضوا من اعضاء طاقمها ، او مفتشا او مراقبا معينا من قبل سلطات الطيران المدني ، او شخصا مكفلا من قبل المستثمر او سلطات الطيران المدني بالقيام بعمل محدد اثناء الرحلة .
- ٢ - على المستثمر التأكد من جعل ركاب الطائرة ملمين بواقع وطرق استعمال احزمة المقاعد و منافذ الطوارئ و اطواق النجاة و اجهزة الاكسجين و تجهيزات الطوارئ الاخرى المعدة للاستعمال الشخصي او الجماعي .

النظم التكميلية

المادة ٥٦ :

تطبق احكام اتفاقية وارسو للنقل الجوي الموقعة في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ والاتفاقيات الاخرى المعدلة والمكملة لها ، والمنظمة اليها السلطنة على نقل الاشخاص والامتعة والبضائع بطريق الجو .

سلطات التحقق من الالتزام بقوانين ومواصفات التشغيل

المادة ٥٧ :

يصرح لمثلي سلطات الطيران المدني المعتمدين بالدخول في اي وقت الى اي مكان يتبع المستثمر للتفتيش ومراقبة تنفيذ مواصفات التشغيل والقوانين والقواعد والانظمة والتعليمات الوطنية او الدولية المعمول بها في السلطنة . ويكون لهذه السلطات الحق في ايقاف اي رحلة او خط جوي اذا ما رأته ان مستوى تشغيله دون المستوى المقرر .

الباب العاشر

حوادث الطيران

المادة ٥٨ : مجال التطبيق

تقوم سلطات الطيران المدني ، سواء بنفسها او بواسطة جهة خارجية تنتدبها بالتحقيق في حوادث الطيران التي تقع في اقليم السلطنة والفضاء الذي يعلوه ، وفي الحوادث التي تقع للطائرات المدنية الوطنية في اعالي البحار . وعلى السلطات المحلية عند وقوع حادث طيران في منطقة اختصاصها ان تخطر بالامر فورا سلطات الطيران المدني ، وتمنع اقلاع الطائرة وتحافظ عليها وعلى اجزائها وجميع موجوداتها او حطامها حتى وصول مندوبي سلطات الطيران المدني .

المادة ٥٩ : سلطات لجان التحقيق

لجان التحقيق في حوادث الطيران التي تشكلها سلطات الطيران المدني حق دخول مكان الحادث والاماكن الاخرى التي تفيد التحقيق ، وتفتيشها واجراء المعاينات ، واستدعاء الاشخاص ، واستجواب الشهود وتكليفهم بتقديم ما لديهم من معلومات او اوراق او اشياء تراها اللجنة ضرورية لاطهار الحقيقة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الطائرة وحمولتها واجزائها ونقلها كلها او بعضها لاجراء الاختبارات اللازمة عليها ، ولا يجوز بغير موافقة اللجنة ، نقل الطائرة او حطامها او حمولتها من مكان الحادث . وعلى سلطات الامن والجهات الادارية ، كل فيما يخصه ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل اعمال لجان التحقيق ، وتنفيذ ما يصدر عنها من تعليمات تيسر لها اداء وظيفتها .

المادة ٦٠ : ممثلي دولة التسجيل الاجنبية

يجوز السماح لممثل الدولة المسجلة فيها الطائرة موضوع الحادث بحضور التحقيق بصفة مراقب ، وله ان يستعين بمن يشاء من المستشارين الفنيين .

المادة ٦١ : تقرير لجنة التحقيق

ترفع لجنة التحقيق تقريرها عن الحادث واسبابه والظروف التي احاطت به الى سلطات الطيران المدني ، ويبلغ التقرير ونتائجه الى الدولة المسجلة فيها الطائرة . ويحق لكل من صانعي الطائرة ، ومالكها ، ومستثمرها ، وضامنيها والمتضررين من الحادث الحصول على نسخة من التقرير .

المادة ٦٢ : الحوادث المنطوية على جريمة

اذا تبين للجنة التحقيق ان في الحادث جريمة او اشتباه في جريمة ، وجب على سلطات الطيران المدني احالة الموضوع الى السلطات القضائية المختصة بالسلطنة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن .

المادة ٦٣ : الحوادث ما بين الطائرات المدنية والعسكرية

اذا وقع حادث طيران في اقليم السلطنة او الفضاء الذي يعلوه وتعلق بطائرة عسكرية واخرى مدنية او اكثر . تشكل لجنة تحقيق تضم عددا متساويا من

ممثلي سلطات الطيران المدني وسلطات الطيران العسكرية وسلطات الامن
بالسلطنة .

اعادة فتح التحقيق

المادة ٦٤ :

يجوز لسلطات الطيران المدني اعادة التحقيق في حوادث الطيران بقرار مسيب،
اذا ظهرت ادلة جديدة هامة تؤثر في النتيجة والتي وصل اليها التحقيق .
ويعتبر التقرير النهائي الذي تضعه لجنة التحقيق في حادث الطيران . من ناحية
الوقائع المدونة فيه صحيحاً حتى اثبات عكسها .

الباب الحادي عشر

البحسث والانتقاز

تقديم المعونة عند الطلب

المادة ٦٥ :

- ١ - يقصد بالبحسث والانتقاز كل معونة تقدم ، ولو بمجرد الاعلام ، لطائرة
تتعرض للهلاك او يهددها خطر او صعوبات او يقوم شك او خوف على
سلامتها ويشمل ذلك المعونة التي تقدم لمن على متنها .
- ٢ - لا يجوز لاي شخص الامتناع عن تقديم اية معونة للبحسث والانتقاز تكون
في مقدوره متى طلبت السلطات المختصة منه ذلك . او كانت طبيعة عمله
تمكنه من تقديم مثل هذه المعونة .

مسؤوليات سلطات الطيران المدني

المادة ٦٦ :

- ١ - تحدد سلطات الطيران المدني مناطق البحص والانتقاز المسؤولة عنها ،
وتعين مراكز لتنسيق اعمال البحص والانتقاز فيها ، وذلك حسب متطلبات
منظمة الطيران المدني الدولية .
- ٢ - تنظم سلطات الطيران المدني ، بالاشتراك مع الجهات المختصة ، وحدات
الانتقاز في السلطنة ، بحيث تكون على استعداد دائم للعمل طبقاً للخطة
الموضوعة .
- ٣ - لسلطات الطيران المدني ان تتخذ الترتيبات اللازمة للتنسيق والتعاون مع
الدول الاخرى وخاصة المجاورة منها ، وذلك فيما يتعلق بالبحسث والانتقاز .

الدخول للمناطق المحرمة

المادة ٦٧ :

تسمح السلطات المختصة للاشخاص والطائرات التي تقوم بعمليات البحص
والانتقاز بدخول اية منطقة محرمة، اذا كان ثمة اعتقاد جازم بأن الطائرة موجودة
في هذه المنطقة . او ان الحادث وقع فيها، وعلى ان تجرى العمليات تحت اشراف
السلطات المختصة .

رد النفقات

المادة ٦٨ :

يلتزم مستثمر الطائرة المغائة برد نفقات معونة البحص والانتقاز ، والتعويضات
والمكافآت المترتبة عليها .

المادة ٦٩ : مجال التقاضي بالنسبة للدعاوي الناشئة عن عمليات البحث والانقاذ

- تختص محكمة محل وقوع الحادث بالدعاوي الناشئة عن البحث والانقاذ
- وتختص محاكم السلطنة بذلك ، في حالة وقوع الحادث في اعالي البحار او في مكان غير خاضع لسيادة اي دولة ، وذلك في الحالات الآتية :
- ١ - اذا كانت الطائرة التي تم البحث عنها او انقاذها مسجلة في السلطنة .
- ٢ - اذا كان المدعي من رعايا السلطنة .
- ٣ - اذا كانت الطائرة التي تم البحث عنها موجودة اثر الحادث في اقليم السلطنة .

الباب الثاني عشر

جرائم الاعتداء على الطائرات

المادة ٧٠ : الجرائم ضد الطائرات

- بعد مرتكبا لجريمة اي شخص يرتكب عمدا ، او يشرع في ارتكاب ، او يكون شريكا لشخص يرتكب او يشرع في ارتكاب ، دون حق مشروع فعلا من الافعال التالية :-
- ١ - ان يقوم بعمل من اعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران . اذا كان من شأن هذا العمل ان يعرض سلامة هذه الطائرة للخطر .
 - ٢ - ان يستولي على او يدمر طائرة في الخدمة او يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران ، او يحتمل ان يعرض سلامتها وهي في حالة طيران للخطر .
 - ٣ - ان يقوم بأي وسيلة كانت ، بوضع او التسبب في وضع جهاز او مادة في طائرة في الخدمة يحتمل ان يدمر هذه الطائرة ، او ان يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران ، او ان يحدث بها تلفا يحتمل ان يعرض سلامتها وهي في حالة طيران للخطر .
 - ٤ - ان يدمر او يتلف تسهيلات الملاحة الجوية او ان يتدخل في تشغيلها ، اذا كان من شأن اي من هذه الافعال احتمال تعرض سلامة الطائرات وهي في حالة طيران للخطر .
 - ٥ - ان يقوم بالقوة او بالتهديد باستعمال القوة او باي صورة من صور الاكراه . بالاستيلاء على الطائرة وهي في حالة طيران او السيطرة على قيادتها .
 - ٦ - ان يقوم بابلاغ معلومات يعلم انها كاذبة ، معرضا بذلك سلامة طائرة وهي في حالة طيران للخطر .

المادة ٧١ : الطائرات اثناء الطيران والخدمة

- ١ - تعتبر الطائرة في حالة طيران في اي وقت منذ اللحظة التي يتم فيها اغلاق جميع ابوابها الخارجية بعد صعود الركاب حتى اللحظة التي يتم فيها فتح اي باب من هذه الابواب من اجل مغادرة الركاب لها .

٢ - وتعتبر الطائرة في الخدمة منذ بدء اعداد الطائرة للطيران ، بواسطة عمال الخدمات الارضية او بواسطة طاقم الطائرة للقيام برحلة معينة . حتى مضي اربع وعشرين ساعة على اي هبوط للطائرة .

المادة ٧٢ :

مجال التقاضي بالنسبة للجرائم ضد الطائرات

تباشر السلطنة اختصاصها القضائي فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في

المادة (٧٠) في الحالات التالية :-

- ١ - عندما ترتكب الجريمة في اقليم السلطنة .
- ٢ - عندما ترتكب الجريمة على متن طائرة مسجلة في السلطنة .
- ٣ - عندما تهبط الطائرة التي ارتكبت على متنها الجريمة في اقليم السلطنة والمتهم ما يزال على متنها .
- ٤ - اذا ارتكبت الجريمة على متن طائرة مؤجرة الى مستأجر يكون المركز الرئيسي لاعماله في السلطنة ، او يكون له اقامة دائمة فيها اذا لم يكن له فيها مثل هذا المركز .
- ٥ - عندما يوجد المتهم في اقليم السلطنة ، وذلك اذا لم تقم بتسليمه الى اي من الدول المختصة .
- ٦ - في اي حالة اخرى تباشر السلطنة فيها اختصاصها الجنائي بمقتضى قوانينها .

الباب الثالث عشر

العقوبات والجزاءات

ضبط المخالفات

المادة ٧٣ :

تمنع صلاحية ضبط مخالفات احكام هذا القانون او القواعد او الانظمة او القرارات المنفذة له ، للعاملين بمرفق الطيران المدني الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطات المختصة .

سلطة الطيران المدني في اتخاذ اجراءات تجاه المخالفات

المادة ٧٤ :

في حالة مخالفة احكام هذا القانون او القواعد او الانظمة او القرارات المنفذة له . لسلطات الطيران المدني ان تتخذ الاجراءات التالية :-

- ١ - منع او وقف او ازالة لاحكام المواد ٧ . ٨ . ٩ . مع الزام المخالف بجميع النفقات التي تتكبدها السلطنة في سبيل ذلك .
- ٢ - وقف الترخيص الصادر للمستثمر او للطائرة لمدة محدودة او الغاؤه .
- ٣ - وقف مفعول شهادة صلاحية الطائرة للطيران الصادرة عنها او المعتمدة منها لمدة محدودة او سحبها نهائيا .
- ٤ - وقف مفعول اجازة الطيران او اي اجازة اخرى صادرة عنها او معتمدة منها لمدة محدودة او سحبها نهائيا .

المادة ٧٥ : سلطة الطيران المدني في فرض غرامات على المستثمرين

لساطات الطيران المدني ان تفرض غرامة على اي مستثمر يخالف احكام التراخيص المنوحة من السلطات المختصة .

المادة ٧٦ : العقوبات حتى ٣٠٠٠ ريال عماني

يعاقب بغرامة لاتزيد عن ثلاثة الاف ريال عماني وبالحبس لمدة لاتزيد عن سنة او بأحدى هاتين العقوبتين كل من الاتي بيانهم :-

١ - مالك الطائرة او مستثمرها او قائدها اذا جعل طائرته تطير دون ترخيص او تصريح او قبل الحصول على شهادة تسجيلها او شهادة صلاحيتها للطيران او بعد انتهاء مفعول او سحب اي منهما .

٢ - من تولى دون حق قيادة طائرة او قادها اثناء الطيران وهو غير حائز على الشهادات او التراخيص المقررة وفقا لاحكام هذا القانون .

٣ - من قاد طائرة وهو في حالة سكر تؤدي الى اضعاف مقدرته على قيادة الطائرة .

٤ - من اضر بمنشآت الطيران المدني الموجودة على الارض ، او لم يبقها بحالة صالحة اذا كان مكلفا بذلك .

٥ - قائد الطائرة الذي لا يدون البيانات المقررة في وثائق الطائرة او سجلاتها او يحور فيها .

المادة ٧٧ : العقوبات حتى ٥٠٠٠ ريال عماني

يعاقب بغرامة لاتزيد عن خمسة الاف ريال عماني وبالحبس لمدة لاتزيد عن ثلاث سنوات . او بأحدى هاتين العقوبتين كل من الاتي بيانهم :-

١ - من قاد طائرة او جعلها تطير وهي لا تحمل علامات الجنسية او التسجيل او تحمل علامات غير صحيحة او غير واضحة .

٢ - من قاد طائرة فوق منطقة محرمة ، او وجد من غير قصد فوق احدى هذه المناطق ولم يذعن للوامر الصادرة له .

٣ - من لم يذعن للامر بالهبوط اثناء تحليقه فوق اقليم السلطنة .

٤ - من يهبط او يقلع خارج المطارات او الامكنة المخصصة . او يطير خارج المناطق والطرق المحددة ، مالم يكن هناك تصريح خاص بذلك .

٥ - قائد الطائرة الذي يحلق فوق اقليم السلطنة بدون تصريح ومعه على متنها :-

أ (اسلحة او ذخائر حربية او اية مواد اخرى يحرم قانون السلطنة نقلها ، او

ب) اشخاص بقصد القيام بأعمال التهريب او ارتكاب جناية واو لم يتم ارتكابها .

٦ - من امتنع دون مبرر عن اجابة طلب السلطة المختصة المساهمة بما لديه من وسائل في انقاذ طائرة او شخص معرض للهلاك بسبب حادث طيران .

العقوبات الجنائية

المادة ٧٨ :

- يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من :-
- ١ - سرق معدات خدمات وتسهيلات الملاحة الجوية او اية اجهزة او الات او اسلاك تكون لازمة لتأمين سلامة الطيران او متصلة بذلك .
 - ٢ - كل من أتلف أو عطل أو عرض للخطر عمدا المنشآت او المباني او الاجهزة او الآلات او المعدات اللازمة لتأمين سلامة الطيران او المتصلة بذلك .

تطبيق العقوبة الأشد

المادة ٧٩ :

إذا شكل الفعل المنصوص عنه في المواد آنفة الذكر جناية او جنحة حسب قانون العقوبات او القوانين الاخرى فتطبق العقوبة الأشد .

مجال التقاضي ضد مخالفات هذا القانون

المادة ٨٠ :

لمحاكم السلطنة صلاحية النظر في جميع مخالفات احكام هذا القانون او القواعد او الانظمة الصادرة تنفيذا له ، وذلك اذا ارتكبت في اقليم السلطنة او الفضاء الذي يعلوه او في الطائرات الوطنية اثناء وجودها فوق اعالي البحار او الاماكن غير الخاضعة لسلطة اية دولة .

مصادرة الطائرة

المادة ٨١ :

لمحاكم السلطنة ان تحكم بمصادرة الطائرة في حالة ارتكاب اي من الجرائم التالية :-

- ١ - حمل علامات جنسية او تسجيل غير صحيحة او عدم حمل اي من هذه العلامات .
- ٢ - قيام مالك او مستثمر الطائرة بنقل اسلحة او ذخائر حربية بقصد التهريب او ارتكاب جريمة تمس أمن السلطنة .